النظام الاقتصادي المصري في ظل النظام الجمهوري

١٩٥٢ – ٢٠١١م

اعداد

باسم عبدالله عبداللطيف سليمان

الملخص

كان النظام الاقتصادي في عهد جمال عبد الناصر نظاما مركزيا إشتراكيا، أسفرت قرارته عن سيطرة الدولة على النظام المالي كاملًا، وجميع المؤسسات الكبيرة، وعدد كبير من المؤسسات المتوسطة وقطاع النقل، وبعض الشركات الإنشائية، كما تم إنشاء وزارة الصناعة فى يوليو عام ١٩٥٧م وتم وضع أول برنامج قومى للتصنيع فى عام ١٩٥٧م، وشهد عام ١٩٦١م أكبر عملية تأميم عرفتها مصر، حيث صدر القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين، ونتيجة لموجة التأميمات وضع قسم كبير وهام من المنشآت الصناعية المصرية تحت سيطرة القطاع العام حتى أصبح القطاع العام مسؤولا عن تولىد (٩٠٪) من القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في قطاع الصناعة الحديثة، أما النظام الاقتصادي في عهد أنور السادات فقد تميز بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتم بموجب تلك السياسة تغيير التوجه الاقتصادي للدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر، وارتبطت تلك الفترة في مصر بنمو رؤوس الأموال الصغيرة التي كانت موجودة في ظل النظام الاشتراكي وتحولت لرؤوس أموال كبيرة وظهرت طبقة ثرية، أدى الانفتاح الاقتصادي إلى إضعاف القطاع العام، وظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة اكتسبت نفوذاً وهيمنة لا يستهان بها في مضمار توجيه السياسات الاقتصادية ووضع القرارات العامة، ووقوع الاقتصاد المصري في فخ التبعية، بينما صبغ النظام الاقتصادي في عهد محمد حسني مبارك بسياسة الخصخصة القائمة على الفصل بين الملكية والإدارة، وبين موازنات الشركات والموازنة العامة للدولة، بغرض تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة. بمعنى آخر هي تخلص الدولة من عبء القطاع العام على الموازنة العامة وكان من أهم ملامح الاقتصاد في عهد مبارك الفساد في إدارة المال العام، واختلال منظومة الدعم، وتدني مستوى التنمية، والبطالة على الرغم من وجود إنجازات على الصعيد الاقتصادي تمثلت أهمها مشاريع الإسكان وإنشاء المدن الجديدة، والمدن الصناعية، وفي مجالات الطرق ومترو الأنفاق..

Abstract:

The economic system in the era of Gamal Abdel Nasser was a socialist central system. His decisions resulted in the state controlling the entire financial system, all large institutions, a large number of medium-sized enterprises, the transportation sector, and some construction companies. The first national program for industrialization was established in 1957. The year 1961 witnessed the largest nationalization process in Egypt, where Law No. (117) of 1961 was issued to nationalize all banks and insurance companies. As a result of the large number of nationalizations, a large and important part of the Egyptian industrial establishments was placed under the control of the public sector, therefore the public sector became responsible for generating (90 %) of the total added value generated in the modern industrial sector.

The economic system during Anwar Sadat's era was characterized by the policy of economic openness. According to that policy the state's economic orientation was changed from socialism into capitalism and the free economy. And that period in Egypt was associated with the growth of the small capital that was existed under the socialist system and turned into large capital so a wealthy class emerged. The economic openness weakened the public sector, as well as resulted in the emergence of new economic centers of power that gained significant influence and dominance in the field of directing economic policies and setting public decisions, and the Egyptian economy has fallen into the trap of dependency.

Whereas, during the era of Mohammad Hosni Mubarak, the economic system followed the policy of privatization based on the separation of ownership and management, and separation between companies 'budgets and the state's general budget, in order to reduce pressure on the state's general budget. In other words, eliminating the burden of the public sector on the public budget. The most important features of the economy during Mubarak's era were corruption in the management of public money, the disruption of the support system, the low level of development, and unemployment, despite the existence of achievements at the economic level, the most important of which were housing projects and the construction of new cities, industrial cities, and in the fields of roads and subways.

مقدمة:

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصاديه النادره والمحدوده بعقلانيه وكفاءه لاشباع حاجات الفرد المتعدده وغير المحدوده لتحقيق الرفاه الاقتصادي[١] ، وباللغة الإنجليزية (Economic System)، ويُعرفأيضًا بأنه: مجموعة القواعد الاقتصاديّة، التي تعتمد على أحكام قانونيّة، وتنظّم البيئة الاقتصادية في المجتمع،[٢].

تتمثل وظيفه النظام الاقتصادي في العمل على حل المشكله الاقتصاديه المتمثله بندرة الموارد الاقتصاديه وتعدد الحاجات البشريه ، لذلك فأن النظام الاقتصادي (سواء من حيث المفهوم او الوظيفه) يرتبط بالمشكله الاقتصاديه[٣] ، وتتمثل أنواع النظام الاقتصادي في ثلاثة أنواع هي النظام الأقتصادي الراسمالي الحر، النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي، النظام الاقتصادي المختلط (الذي يجمع بين النظامين السابقين)، ويمكن كذلك تقسيم النظام الاقتصادي على أساس ملكيه الثروة ، للأفراد أم للدوله . وتبعا لذلك هنالك ثلاثة انواع من الانظمه الاقتصاديه، هي[٤]:

١- نظام المشروع الحر : (free enterprise)

في هذا النوع تكون جميع الثروة مملوكه للافراد، وان المشكله الاقتصاديه في هذا النوع تحل من خلال نظام اليه السوق (والتي تعني ان التغيرات في حاجات المستهلكين (الطلب) تؤدي الى تغيرات في الأسعار،والتغيرات في الأسعار تؤدي إلى تغيرات في الانتاج (العرض)وهذا مايسمى بنظام سياده المستهلك ، وهو مطبق في الدول الراسماليه .

٢- نظام الاقتصاد المركزي (planned Economy) .

---

[١] د. داليا عادل الزيادي، النظم الاقتصادية المقارنة، مراجعة دكتور/ أحمد مندور، كلية التجارة/ جامعة القاهرة، (د.ت)، ص٢٣

[2] Richard Bonney (1995), *Economic Systems and State Finance*, 680 pp.

[٣] د. داليا عادل الزيادي، النظم الاقتصادية المقارنة، ص٢٥

[٤] مصطفى العبد الله " الأنظمة الاقتصادية " .الموسوعة العربية، المجلد الرابع، منشور بتاريخ: 2011-12-09 . تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢م.: الرابط http://arab-ency.com.sy/overview/183،

أي أن مشاكل الانتاج (ماذا وكم وكيف) ومشاكل التوزيع وهي (لمن وكيف) ومسائل النمو تحل من خلال سلطة التخطيط المركزي في الدوله (وليس الافراد) ، وذلك من خلال الملكية الاجتماعيه للثورة ، وهذا النوع سائد في الدول الاشتراكيه والكثير من الدول الناميه .

٣- نظام الاقتصاد المختلط (Mixed Economy).

هذا النظام يجمع بين النظامين السابقين (الحر والمخطط)، حيث يتم اتخاذ القرارات من قبل (الدوله (القطاع العام) ، والقطاع الخاص) اي ان بعض القرارات تتخذ من قبل الدوله ، وبعضها يتخذ من قبل القطاع الخاص.

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن ملامح وخصائص النظام الاقتصادي المصري في ظل النظام الجمهوري، أي في الفترة ما بين ١٩٥٢- ٢٠١٩م.

وبصيغة أخرى يسعى البحث الحالي للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما ملامح النظام الاقتصادي في عهد جمال عبد الناصر؟

٢- ما ملامح النظام الاقتصادي في عهد أنور السادات؟

٣- ما ملامح النظام الاقتصادي في عهد محمد حسني مبارك؟

وقد قام الباحث بتقسيم هذا البحث لثلاثة مباحث، هي

المبحث الأول: النظام الاقتصادي في عهد جمال عبد الناصر.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي في عهد أنور السادات.

المبحث الثالث:النظام الاقتصادي في عهد محمد حسني مبارك.

المبحث الأول

النظام الاقتصادي في عهد جمال عبد الناصر

تشير أغلب المراجع إلى أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها مصر في الحقبة ما بين الحربين العالميتين، وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، كانت تشبه إلى حد كبير نظرية الحتمية التاريخية لظهور التوجهات الاشتراكية والأحزاب ذات التوجه الاشتراكي بدرجات متفاوتة، نظرًا لسيطرة الرأسمالية والإقطاع على المجتمعات لفترة طويلة من الزمن والتي بدورها أدت لاتساع الفجوة بين الطبقات بشكل مبالغ فيه[١].

وفي ظل الوضع المتأزم بشقيه الاجتماعي والاقتصادي في مصر، توفر مناخًا ملائمًا لظهور التجمعات والأحزاب والحركات الاشتركية التي حاولت تبنى المطالب البرجوازية الصغيرة والعمالية والفلاحية التي تخلت عنها الحكومات والأحزاب الأخرى غير الاشتراكية، وهو ما يعطي تفسيرا لظهور أول حزب اشتراكي في مصر والوطن العربي في أغسطس ١٩٢١م، وتفرع عنه أول حزب شيوعي في الوطن العربي[٢]. فقد وجد الاشتراكيون والشيوعيون واليساريون عموما، المجال مفتوحًا أمامهم للتغلغل في صفوف أبناء الطبقات الكادحة، وذلك بفضل الرؤية غير المتكاملة للأحزاب البرجوازية التي تكن تأخذ تناقضات الواقع العربي في سياق جدلى بعين الاعتبار، ولأنها عزلت موضوع الاستقلال السياسي عن ضرورات التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، مما أبعد تلك الأحزاب عن العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار[٣] .

من الثابت تاريخيًا أن نظام الضباط الأحرار في البداية لم يكن معاديًا لرأس المال الأجنبي، بل كان في البداية أكثر تشجيعا له من حكومات الأربعينات. ففي عام ١٩٥٣م أصدر مجلس الثورة قانونًا جديدًا للتعدين والمناجم يراجع قانون عام ١٩٤٧م ويسمح لرأس المال الأجنبي بالدخول في قطاع التنقيب عن البترول، وفي عام ١٩٥٤م صدر القانون (٢٩) لسنة ١٩٥٤م لتسهيل شروط الاستثمار الأجنبي، وسمح هذا القانون بحرية خروج الأرباح إلى

---

[١] عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، ١٩٣٧ - ١٩٥٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٥٠٨؛ وعصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر بيروت: دار المسيرة، (د.ت.)، ص ٣٨ –٤٢، ووايغور بيلياييف والغيني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، أشرف على تعريبه عبد الرحمن الخميسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٤٥.

[٢] عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، ١٩٣٧: ١٩٥٢م، ص٥٥٨

[٣] علي شكري، النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث ، بيرت، دار الطليعة، ١٩٧٨م، ص٥٧، ٣٠٦

الخارج، كما سمح بأن يكون نصيب رأس المال الأجنبي من رأس مال الشركات ٥١ % بدلا من ٤٩% التى كان مسموحًا بها في القانون السابق (١٩٤٧)[١] ، وأيضًا إصدار القانون (٢٠) لسنة ١٩٥٤م والذي سمح بمد الإجازة الضريبية إلى ٧ سنوات للمشاريع الصناعية الجديدة، و ٥ سنوات للمشاريع القائمة التي تحقق توسعا في رأس المال[٢].

ولكن ضعف القطاع الخاص من جانب، وامتناع الاستثمارات الأجنبية من التدفق إلى مصر من جانب آخر دفعا النظام الجديد كغيره من أنظمة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال ودول أوروبا الشرقية نحو دور متنام للدولة كمستثمر رئيسي، ونحو محاولة التنمية الصناعية السريعة، من خلال سياسة إحلال الواردات وحماية السوق المحلي من السوق العالمي.

التوجه الاشتراكي وقرارات التأميم.

دفعت مجمل التطورات التي شهدتها الساحة المصرية في شتى الميادين على مدى حوالى عقد من عمر الثورة، ولا سيما مناورات الأعداء الداخليين والخارجيين المتواصلة، الرئيس جمال عبد الناصر إلى إعادة مواقفه وأفكاره باتجاه تعميق الثورة ، مما توافق مع الأجواء العامة التي هيأت أمزجة الأكثرية في العالم الثالث خصوصا لتقبل الأفكار الاشتراكية. وقد نجم ذلك عن إخفاق الأنظمة القائمة في إيجاد حلول ناجحة لمشكلات المجتمع الأساسية، وعن مواقف الدول الرأسمالية غير الودية، وعن بعض النجاحات التي حققها الاتحاد السوفياتي، ولا سيما في ميدان الفضاء ، وما رافقها من دعاية واسعة، فصدرت في يوليو ١٩٦١م مجموعة من القوانين الاشتراكية"[٣]، مما يعد نقلة نوعية في مسار تطور الفكر الناصري الذي بدأ يرنو إلى تغيير المجتمع والاقتصاد المصريين تغييرًا جذريًا. فبمقتضى قوانين يوليو انتقلت إلى الدولة ملكية جميع المصارف وشركات التأمين الخاصة، و (١٤٩) شركة صناعية وتجارية كبرى بصفة كلية أو جزئية . وتقرر تحديد الحد الأقصى لما يملكه أي شخص طبيعي، أو معنوي من أسهم بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه مصري. كذلك احتكرت الدولة القطن وعمليات الاستيراد كافة ، كما أسقطت الالتزام الممنوح (لشركة ليبون)، و(شركة ترام القاهرة)، وانتقلت إلى أيدي الدولة تجارة الجملة والمحلات التجارية الكبيرة. وأخذت الدولة

---

[١] جون واتربري، مصر ناصر والسادات (Sadat and Nasser of Egypt The)، منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٣م ، ص٦٠

[٢] المصدر السابق، ، ص٦٥

[٣] انظر نصوص تلك القوانين في: عبد المنعم شميس ، الثورة العربية الكبرى، ٢٣ يوليو . القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٩ -٣٩٠

بمبدأ (الضريبة التصاعدية) على الدخل المرتفع، حتى أصبحت نسبة الضريبة ٩٠ % إذا زاد إيراد الفرد على عشرة آلاف جنيه[١].

في يوليو ١٩٦١م قامت الدولة بسلسلة تأميمات واسعة بإصدار قوانين (١١٧ و ١١٨ و ١١٩) لسنة ١٩٦١م التي تم من خلالها تحويل الجزء الأكبر من الاقتصاد غير الزراعي إلى القطاع العام. وأدى قانون (١١٧) إلى تأميم البنوك الخاصة وشركات التأمين و ٥٠ شركة ملاحية والصناعات الثقيلة والأساسية، كما أدى قانون (١١٨) إلى إجبار ٨٣ شركة لبيع ٥٠% من أسهمها للقطاع العام، وأدى قانون (١١٩) إلى مصادرة الأسهم الرئيسية و ١٤٧ شركة متوسطة الحجم[٢].

التشريعات الاقتصادية في القطاع الزراعي.

كان واضحًا منذ البداية أن الزراعة هي أهم مصدر اقتصادي في مصر، وأن الاستغلال الأمثل لهذا المصدر يستلزم إصلاحًا وتدخلًا مباشرًا للدولة لاستخدام الفائض المستخرج من القطاع الزراعي لخدمة مشروع التصنيع. فوكما قلنا من قبل؛ لم تكن هذه الأولويات والمفاهيم نتيجة لتوجه أيديولوجي أو اجتماعي محدد لدى الضباط الأحرار؛ ولكنها كانت قد باتت بديهية منذ الأربعينات لأي نظام حديث التحرر. فقد كانت الطريق الوحيد لحل أزمة التراكم الرأسمالي ودفعه للأمام.

وكانت التغيرات في هذا القطاع تطرح نفسها كأهم مشكله تقتضي الحلول العاجلة لذلك أقدمت القيادة الجديدة على إصدار القانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢م الخاص بالاصلاح الزراعي ، وكان أهم إجراء جاء به هذا القانون هو تحديد الملكية الزراعية بما لا يزيد على (٢٠٠) فدانًا للشخص الواحد واستثنت من ذلك الشركات والجمعيات التي تستصلح الأراضي لبيعها ، وكذلك الافراد الذين يملكون أراضي بور أو أراضي صحراوية لاستصلاحها وذلك خلال مدة (٢٠) سنه من وقت التملك وهي المدة اللازمة للاستصلاح . وتضمن القانون طريقة أداء التعويض لاصحاب الأراضي الذين يملكون فوق الحد المسموح به وهو (٢٠٠) فدان؛

---

[١] د. بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٩٠

[٢] جون وتربري، مصر ناصر والسادات، برينستون، ص٧٤

فنص على أن التعويض يؤدى بسندات على الحكومة بفائدة سعرها (٣٪) وتستهلك خلال (٣٠) سنه، كما تضمن القانون طريقة توزيع الأراضي المصادرة، وهي حصر الأرض المصادرة ثم تقسيمها إلى مساحات تتراوح بين (٢: ٥) فدان وتوزيعها على الفلاحين مقابل الضريبة السنوية، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٦١م الذي نص على أنه لا يجوز أن تزيد ملكية الفرد عن (١٠٠) فدان سوءا كانت الأرض زراعية أو صحراوية. وفي الخامس والعشرين من يوليو ١٩٦١م صدر قانون زراعي جديد خفض بموجبه الحد الأقصى للملكية للفرد إلى مائة فدان، وبعد أقل من عام تقرر أن يصبح الحد الأقصى مائة فدان للأسرة[١].

وفي مارس ١٩٦٤م صدر قانون يلغي التعويض المنصوص عليه في قانون ١٩٥٢م عن الأراضي المستولى عليها من الإقطاعيين، وفي الوقت نفسه تم تخفيض البدل الذي كان على الفلاحين دفعه نظير الأرض التي حصلوا عليها طبقًا لقانون الإصلاح الزراعي.

وطوال الحقبة الممتدة بين عامى ١٩٦٢، ١٩٦٤م اتخذت حكومة عبد الناصر سلسلة من التدابير المكملة لقرارات يوليو، أسفرت عن سيطرة الدولة على النظام المالي كاملًا، وجميع المؤسسات الكبيرة، وعدد كبير من المؤسسات المتوسطة وقطاع النقل، وبعض الشركات الإنشائية. وبفضل هذه الإجراءات أصبح القطاع العام في عام ١٩٦٥م يعطي حوالي ٥٨% من جملة الانتاج الصناعي[٢].

وبذلك تكون قوانين الإصلاح الزراعى الصادرة بعد ثورة يوليو قد ساهمت فى تعديل هيكل الملكية والحيازة للأراضي الزراعية في اتجاه زيادة الوزن النسبي للشرائح الصغيرة والمتوسطة من ملاك الأراضي علي حساب الشرائح الاقطاعية، وساهمت في استقرار العلاقات الإيجارية ، وكذلك تمكين صغار الفلاحين من الحصول علي الموارد والخدمات الإنتاجية عبر التعاونيات الزراعية في أرض الإصلاح الزراعي وامتداد وجودها الي باقي الأراضي الزراعية .

ووتمثل أهم القرارات الخاصة بنظام الجمعيات التعاونية في[٣]:

---

[١] عبد الرازق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧م . ، ص ٤٤٨

[٢] مركز الدراسات الاشتراكية، تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م.، ص ٤- ٥ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢/٢/٥-٢٠. الرابط:https://revsoc.me/wp-content/uploads

[٣] أحمد الناجى ، أوراق من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢،المحور : دراسات وابحاث في التاريخ والتراث واللغات ،الحوار المتمدن ، ٢٠٠٨/٧/٢٦. تم اللاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٧. الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=142004 :

١- القرار الجمهوري رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠م بشأن المؤسسات العامة التعاونية .
٢- القرار الجمهورى رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠م بانشاء المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة.
٣- قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦م الذى تضمن أن كل مالك أو مستأجر يزرع أرضًا يعتبر حائزاً للأرض، ويعتبر مربى الماشية في حكم الحائز، كما تضمن إعداد (بطاقة حيازة) لكل عضو حائز يصرف مستلزمات الإنتاج بموجبها.
٤- قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤م الذى بمقتضاه تحول بنك التسليف الزراعى والتعاوني إلى (المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى) على مستوى الجمهورية لخدمة تمويل الإنتاج الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج.

طبيعة وحدود الإصلاح الزراعي.

كانت الدولة في حاجة شديدة لاستخراج فائض كبير من الزراعة حتى تستطيع تمويل مشاريعها الصناعية، وكان ذلك يستلزم إصلاحًا زراعيًا يتم من خلاله مصادرة أطيان كبار الملاك وإعادة توزيعها على الفلاحين وخلق علاقة جديدة بين الدولة والفلاحين، تسمح بزيادة وتطوير الإنتاج الزراعي من جانب، وتحصيل الفائض لصالح ميزانية الدولة.

قبل إصدار قانون الإصلاح الزراعي كان هناك ألف مالك، يملكون ١٩،٧% من المساحة الكلية، أي حوالي (٠٠٠ ، ١٧٧ ،١) فدان، ومن الناحية الأخرى نجد أن ما يزيد عن مليوني شخص كانوا يملكون فيما بينهم (٧٧٨ ألف فدان) أو ١٣% من المساحة الكلية. وفي عام ١٩٥٠ أظهر التعداد الزراعي وجود (١،٠٠٣،٠٠٠) وحدة زراعية و (٢،٧٠٧،٠٠٠) حيازة، وكان حوالي ٣١% من المساحة المملوكة مؤجرة مقابل إيجار محدد يدفع نقدًا أو عينًا أو بموجب نظام المشاركة[١].

ولقد تمت عملية إعادة توزيع الأرض على ثلاث مراحل، الأولى في ١٩٥٢م، وتم بموجبها وضع الحد الأقصى للملكية عند ٢٠٠ فدان، ثم الثانية في ١٩٦١ أصبح الحد الأقصى ١٠٠ فدان للفرد، ثم ٥٠ فدان عام ١٩٦٩. وبحلول عام ١٩٧١ كان قد تم توزيع (٨٢٢) ألف فدان، وبلغ عدد المنتفعين من الإصلاح الزراعي (٣٤٢) ألف عائلة بمتوسط مقداره

[١] روبرت مابرو، الاقتصاد المصري (١٩٥٢: ١٩٧٢م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(١٩٧٦م)، ص١٠٠

٢,٣٩ فدان لكل عائلة. وقد تم أيضا توزيع (١٨٤) ألف فدان من الأملاك العامة والأراضي البور المطلة على النيل في الفترة بين (١٩٦٠:١٩٦٧م) [١].

ويبدو للوهلة الأولى عندما ننظر لهذه الأرقام أن الإصلاح الزراعي كان ناجحًا في إعادة توزيع الأرض على الفلاحين، ولكن بعض التدقيق يتضح سريعًا حدود الإصلاح الزراعي في مصر، وأن المستفيد الأساسي من هذا الإصلاح لم يكن الفلاحين المعدمين، ولكن البرجوازية الريفية والدولة. فقد ظل عدد الملكيات المتوسطة المساحة ثابتًا تقريبًا بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٥م، ولكن إجمالي مساحتها ارتفع على نحو طفيف إذ كان هناك ١٤٨ ألف مالك في حوزتهم (١,٨١٨،٠٠٠) فدان في ١٩٥٢م، بينما كان في حوزتهم (٠٠٠، ٩٥٦، ١) فدان في ١٩٦٥[٢]. ولم يحتفظ ملاك المساحات المتوسطة من الأراضي الزراعية فقط بنصيبهم من الأرض، بل اكتسبوا نفوذًا اجتماعيًا وسياسيًا في المناطق والمجالات التي كان يسيطر عليها كبار ملاك من قبل ، في حين اختفت تماما المزارع شاسعة الاتساع والتي كانت تمثل ١٩,٧ % من الأراضي الزراعية عام ١٩٥٢م، ولم تتأثر سلبا المزارع المتوسطة (تضاءلت نسبتها فقط من ١٤% إلى ١٢,٦% بين عامي ١٩٥٢و ١٩٦٩م). و وأيضا تفلت من الإصلاح الزراعي المزارع الرأسمالية التي تتراوح من (٢٠ إلى ٥٠ فدان) ، والمزارع العائلية الصغيرة ، غير أن الأحجام النسبية لملكيات الأراضي لكل من المجموعتين قد تغيرت[٣].

ولعل الجانب الأهم في الإصلاح الزراعي لم يكن في عملية إعادة توزيع الأرضي ، ولكن في تدخل الدولة وسيطرتها الكاملة على عملية الإنتاج الزراعي. فقد احتكرت الدولة كل مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وسماد ومىكنة، كما احتكرت عملية تسويق المحاصيل بشكل كامل. وقد تم إنشاء الجمعيات التعاونية كأداة لسيطرة الدولة على الزراعة، وكان دورها يتلخص في تنظيم الإنتاج ومراقبته، وتسويق المحاصيل، وأصبحت عضوية التعاونيات إجبارية للمنتفعين ومستأجري أراضي الإصلاح الزراعي، وتدار بواسطة مجلس إدارة يخضع لتوجيه مسئول تعينه الهيئة، ويعمل بها عدد من الموظفين يتمتعون بسلطات كبيرة. كما تم إنشاء هيكل هرمي

[١] روبرت مابرو، الاقتصاد المصري (١٩٥٢: ١٩٧٢م)، ص١٠٩
[٢] المصدر السابق، ص١١٥-١١٦
[٣] المصدر السابق، ، ص١١٦

تجمعت في ظله الجمعيات التعاونية، وخضعت هذه الاتحادات الزراعية بدورها للجمعية التعاونية العامة، وكانت السلطة والرقابة النهائية في يد وزارة الإصلاح الزراعي في القاهرة.

أصبحت الجمعيات التعاونية وسيلة للحصول الدولة على الفائض الزراعي . ويعتبر التسويق الإجباري للمحاصيل الرئيسية التي تشتريها الحكومة بأسعار منخفضة نسبيا، وبيع المدخلات بأسعار مرتفعة وسيلة فعالة لفرض ضرائب شديدة وإجبارية على الفلاحين. ومثال على هذا هو بيع الأسمدة بسعر ٢٠ جنيه للطن في أوائل الستينات حينما كان سعر استيراده ما بين ١٥ إلى ١٦ جنيها للطن، وبالمثل كان القطن يتم شراؤه من الفلاحين عام ١٩٧٠ بسعر ١٤، ٥ جنيه للقنطار ثم يتم تصديره بعد ذلك بسعر ٢٠ ، ٥ جنيه للقنطار. كان الفرق بين أثمان شراء المحاصيل في الداخل وأثمان بيعها في الخارج من جانب الدولة يساوي ٦٠ مليون جنيه مصري في عام ١٩٦٠، وهو ما يشكل ٢٠% من الميزانية العامة للدولة، وقد وصلت التحويلات الصناعية من الزراعة ٥ ، ٥ مليار جنيه في عام ١٩٧٥، وهو ما يشكل ٣٠% من الميزانية لذلك العام[١].

التشريعات الاقتصادية المتعلقة بالقطاعين الصناعي والتجاري.

كانت الملكية العامة للدولة في قطاع الصناعة قبل عام ١٩٥٢م متواضعة وتكاد تقتصر على بعض المنشات الصناعية في قطاع تكرير البترول، والمطابع الأميريه، وعدد محدود من المصانع الحربية، وعدد من الورش الاميرية التابعة للوزارات المختلفة [٢]، وكان إنشاء (**وزارة الصناعة فى يوليو عام ١٩٥٧م**) وتم وضع أول برنامج قومى للتصنيع فى عام ١٩٥٧م بلغت تكاليفه الكلية حينئذ ٢٥٠ مليونا من الجنيهات لينفذ على خمس سنوات اختصرت الى ثلاث وتضمن البرنامج الكثير من الصناعات الكيماوية، وصناعات مواد البناء وتبعته الصناعات المعدنية والهندسية[٣] .

وكان من أثر العدوان الثلاثي على مصر **صدور الأمر العسكري رقم (٥) لسنه ١٩٥٦م** بفرض الحراسة على أموال الرعاية البريطانيين والفرنسيين. مما أدى الى إزالة

---

[١] روبرت مابرو، الاقتصاد المصري (١٩٥٢: ١٩٧٢م)، ص١٢٤

[٢] د. محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، لبنان، ١٩٨٠م، ص ٨٧٩

[٣] جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران)، الاصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، أعمال المؤتمر العلمي بقسم الاقتصاد، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩١ ، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٨

السيطرة الأجنبية عن قطاع التأمين، وبذلك توسعت رقعة القطاع العام في مصر ، وبعد توقيع معاهدة مع بريطانيا وفرنسا حول تسوية الدعاوى المالية المتبادلة تسلمت السلطات المصرية (١٥٥٢ إلتماسا) برفع الحراسة تم الاستجابة لـ (١٣٩٢ إلتماسا) منها، وكان بينها (٦٦٤) حالة رفعت عنها الحراسة جزئيا[١] .

وشهد عام ١٩٦١م أكبر عملية تأميم عرفتها مصر، حيث صدر القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين . ونتيجة لموجة التأميمات وضع قسم كبير وهام من المنشآت الصناعية المصرية تحت سيطرة القطاع العام حتى أصبح القطاع العام مسؤولا عن تولىد (٩٠٪) من القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في قطاع الصناعة الحديثة حسب بيانات تعداد الإنتاج الصناعي لعام (١٩٦٧/١٩٦٩)[٢] .

وفيما يتعلق أيضًا بالمجال الصناعي **صدر قانون العمال: رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٤م** والذي قرر أن أسبوع العمل (٤٢) ساعة، ولأول مرة حصل العمال على الحق في (المعاش التقاعدي ، والإجازة السنوية مدفوعة الأجر)، كما تم تحديد الحد الأدنى للأجر اليومي بـ (٢٥) قرشا، كما حصل العاملون بالقطاع العام على حق المشاركة في الأرباح بنسبة (٢٥%) ، وازداد عدد العمال والموظفين الأعضاء في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات التي حظر على إدارتها أن تقوم بفصل تعسفي للعمال العاديين. وفي أحد قوانىن يوليو ١٩٦١م نص على تحديد الحد الأقصى لما يجوز أن يتقاضاه رئيس مجلس إدارة أي شركة ، أو مؤسسة، أو العضو المنتدب في المجلس، أو أي شخص يعمل في أي هيئة أو شركة أو جمعية ، بحيث لا يتجاوز (خمسة آلاف جنيه مصري)، وفي الحادي والعشرين من يوليو من نفس العام صدر قانون عدم جواز الجمع بين وظيفتين.

أما في القطاع التجاري؛ فقد اتسعت سلطة الدولة في مجال تخطيط التجارة من خلال اتفاقيات التجارة والدفع التي عقدتها مصر مع البلدان التي لها علاقة تجارية معها، وذلك بهدف تنظيم التجارة وأنواعها وأساليب الدفع، حيث توضح البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية؛ أن مصر حققت بموجب تلك الاتفاقيات فوائد كبيرة تجلت في تحسين وضع الميزان التجاري، فالميزان التجاري كان يشير خلال غالبية سنوات هذه المرحلة الى وضع

[١] البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية المجلد ٢٣، العدد ٤ (١٩٧٠)، ص ٣٧٠
[٢] محمود عبد الفضيل الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، ص ٧٩

إيجابي مقارنة بوضع الدول العربية وأوربا الشرقية والشرق الأقصى وبعض الدول الأخرى، على حين كان الوضع سلبيًا في دول الأمريكيتين ودول أوربا الغربية ، إلا إن تجربة التخطيط الاقتصادي في الوقت الذي حققت فيه نجاحات فإنها لم تخلو من بعض الاختلالات واهمها : (الاختلال بين الادخار والاستثمار) [١].

أزمة الاقتصاد الاشتراكي.

كان الهدف من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة في القطاع الزراعي هو تحويل الفائض الزراعي نحو التراكم الرأسمالي في الصناعة، ومع نهاية الخمسينات كان قد أصبح واضحًا أن القطاع الخاص والرأسمالية الأجنبية لن يلعبا أي دور فعال في عملية التراكم هذه، وكانت قوانين الإصلاح الزراعي قد قضت على قطاع كبير من البرجوازية وذوي الأملاك، كما أدى تأميم القناة والبنوك والشركات الأجنبية إلى هروب ما تبقى من رأس المال الخاص خارج البلاد.

وضعت الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٠ / ١٩٦١م كخطة تصنيع تستهدف الدولة من خلالها تركيز كل الاستثمارات على عملية التصنيع وبناء السد العالي لزيادة الإنتاج الزراعي وكمصدر أساسي للطاقة الصناعية. وكانت الاستثمارات المطروحة في الخطة في عام ١٩٦١م تبلغ حوالي ٥ مليارات، منها ١,٦ مليار من خلال القروض الخارجية من الاتحاد السوفيتي، و ٤٩٦ مليون دولار للمشاريع الصناعية ، و ٣٢٠ مليون دولار للسد العالي، و ٣٠٠ مليون دولار قروض من الولايات المتحدة تحت مشروع الغذاء للسلام، و ٨٤٠ مليون جنيه قروض من بلدان أخرى. هذا إلى جانب رأس المال المؤمم الذي توفر للدولة من القطاع الزراعي[٢].

وكانت الصناعة تمثل ما بين ٢٥ و ٢٨% من إجمالي الاستثمارات في الخطة الخمسية، وزاد نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي من حوالي ١٦% عام ١٩٥٦م إلى

[١] ينظر: محمود عبد الفضيل الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، ص ٩١
[٢] روبرت مابرو، الاقتصاد المصري، مصدر سابق، ص٨٥، ٨٦

٢٤% عام ١٩٦٤[١]. وكانت فلسفة الخطة هي التصنيع السريع وإحلال الواردات للبدء في خلق أرضية متكاملة التنمية المستقلة وتحويل مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية. وهي خطة اعتمدت على تجارب الاتحاد السوفييتي والصين والهند ودول أمريكا اللاتينية في خلق اقتصاد مستقل وسوق محلية متسعة تستوعب الإنتاج الصناعي، وقطاع زراعي يتم زيادة إنتاجه واستخراج الفائض منه لخدمة أهداف الصناعة.

ولكن واقع تنفيذ الخطة كان بعيدًا كل البعد عن الأهداف المرجوة، وبدلًا من أن تكون الخطة الأولى بداية لسلسلة من الخطط الخمسية تحقق على المدى الطويل نموًا اقتصاديًا يخرج البلاد من فقرها، سرعان ما انهارت التجربة وتأزمت وتحولت إلى أحد أشد التجارب فشلًا في بناء رأسمالية الدولة. فقد كان المخطط أن تنخفض قيمة الواردات خلال سنوات الخطة من ٢٢٩ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه (بأسعار ١٩٦٤م)، لكن ما حدث في الواقع هو أن قيمة الواردات زادت لتصل إلى ٤١٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥م، ووصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٦٦ مليون جنيه، وزادت قيمة الواردات من إجمالي الناتج المحلي من ١٥ % في بداية الخطة إلى ٢٠% في نهايتها[٢].

وقد أدى التضاؤل المستمر في إجمالي المدخرات المحلية كمصدر للتمويل إلى عجز في الاستثمارات وصل إلى ٤١٧ مليون جنيه في ١٩٩٢ [٣]، وكان الحل الوحيد لسد هذا العجز هو المزيد من القروض الأجنبية، وظهرت أول أزمة في ميزان المدفوعات في ١٩٦٢م ، ثم أزمة أعنف في ١٩٦٥م، وساعد على تفاقم الأزمة خلال الخطة الخمسية كارثة محصول القطن في ١٩٦٢م والتي أدت إلى انخفاض حاد في إيرادات العملة الأجنبية من ١٢١ مليون جنيه في ٦٠-١٩٦١م إلى ٧٥ مليون جنيه في ٦١-١٩٦٢م ، واضطرت الحكومة أيضًا إلى دفع ٢٥ مليون جنيه تعويضات لبريطانيا عن الممتلكات المؤممة و ٥، ٢٧ مليون جنيه تعويضات لمالكي أسهم شركة قناة السويس، وقد زاد أيضا نصيب ميزانية الدفاع من إجمالي الناتج المحلي بين ١٩٦٣و ١٩٦٥م من ٨% إلى ٪١٢ ، ووصل إلى ٥٧٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٥[٤]. وقد وصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٧٤ مليون جنيه عام ١٩٦٣م، ومن

---

[١] المصدر السابق نفسه.
[٢] روبرت مابرو، الاقتصاد المصري، ص١٢٣
[٣] جون وتربري، مصر ناصر والسادات، ص ٩٣
[٤] المصدر السابق نفسه.

أجل تمويل هذا العجز انخفضت أرصدة العملة الأجنبية لدى الحكومة من ١٠٩ مليون جنيه في بداية الخطة إلى ٧ مليون جنيه فقط في عام ١٩٦٣م [١].

في ١٩٦٤م ازدادت الأزمة عمقًا حيث بدأت الحكومة في تمويل عجز الميزانية بالسحب على المكشوف. وفي ١٩٦٥م ومع توقف الولايات المتحدة عن توريد القمح لمصر انخفضت كميات القمح المستوردة مما خلق تضخمًا عامًا في السلع الغذائية وصل إلى ١١,٥%. حيث كانت قيمة الواردات من القمح في ٦٥-١٩٦٦م تعادل ٥٥ مليون جنيه، في حين كانت القيمة الكلية لصادرات مصر إلى الغرب تعادل ٥٢ مليون جنيه. وفي صيف ١٩٦٦م تمت مفاوضات جديدة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي وتم الاتفاق على برنامج يتضمن تخفيض قيمة الجنيه بنسبة ٤٠% وتخفيض حاد في الاستثمارات وزيادة في الأسعار والضرائب، ولم تنفذ الحكومة إلا التخفيض في حجم الاستثمارات وإتباع سياسة تقشفية فانخفضت ميزانية الاستثمار من ٣٨٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦م إلى ٣٦٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧م، وتم تخفيض الواردات من ٤٦٥ مليون جنيه في ١٩٦٦م إلى ٣٤٤ مليون جنيه في ١٩٦٧، وكان النمو الاقتصادي قد توقف تماما[٢].

وكان من البديهي أن من سيدفع ثمن هذه الأزمة الحادة هو الطبقة العاملة والفلاحين. وقد ألقي جمال عبد الناصر خطابًا في مارس ١٩٩٧م أمام رؤساء الهيئات في القطاع العام قال فيه: " إن الإدارة علم لا تتغير قواعده بين الاشتراكية والرأسمالية. الفرق الوحيد بين النظامين هو في ملكية وسائل الإنتاج، ولا بد أن ترتبط الأجور بالإنتاجية، فالاشتراكية لا تعني تساوي الأجور ولكن تعني تساوي فرص العمل. ودور الاتحاد الاشتراكي في شركات القطاع العام يقتصر على المساندة في تنفيذ الخطة وتهدئة العلاقات بين العمال والإدارة." [٣]

إن تجارب رأسمالية الدولة أو (الاعتماد على القطاع العام) التي نجحت اعتمدت على مصدرين أساسيين لتمويل عملية التصنيع. ففي كوريا الجنوبية اعتمدت التجربة على نمو سريع في التصدير للسوق العالمي، وفي البرازيل اعتمدت التجربة على خلق سوق محلي كبير ومضاعفة المدخرات المحلية، ولكن في مصر ظل التصدير محدودة للغاية، في حين لم تستطع

[١] جون وتربري، مصر ناصر والسادات، ص ٩٥
[٢] المصدر السابق، ص ٩٥ -٩٧
[٣] جون وتربري، مصر ناصر والسادات، ص ٩٩

الدولة خلق سوق محلي، وكانت النتيجة هي الاعتماد على القروض واستنزاف الريف، وظلت هذه المصادر شديدة المحدودية وغير كافية لتمويل مشاريع التصنيع، فإن الفشل في التصدير والفشل في مضاعفة المدخرات المحلية أديا إلى انهيار تجربة رأسمالية الدولة في الستينات. وقد جاءت حرب ١٩٦٧م لتعطي التجربة الضربة القاضية، ولم يستطع النظام البدء في خطة خمسية ثانية، وظل حتى بداية السبعينات غير قادر إلا على البقاء من شهر لشهر، ومحاولة إعادة جدولة الديون وإعادة بناء الجيش بعد كنكثة ٦٧ . ولعل أكبر دليل على أن الفقراء من عمال وفلاحين هم الذين دفعوا ثمن فشل النظام هو إحصائيات استهلاك القمح. ففي ١٩٦٦م كان استهلاك الفرد من القمح ١١٥ كيلو جرام سنويا، وفي ١٩٧٠م كان هذا الاستهلاك قد انخفض إلى ٧٢ كيلو جرام سنويًا[١].

رأي الباحث:

بعد بحث أهم التطورات الاقتصادية التي حصلت في مصر خلال المرحلة من (١٩٥٢-١٩٧٣) يمكن نصف هذه المرحلة بإيجاز. بأن هذه المرحلة والتي يمكن تسميتها بالمرحلة ذات النهج الناصري؛ قد تحققت خلالها تطورات اقتصادية إيجابية وأخرى سلبية، إلا أن التطورات الإيجابية كانت كفتها هي الراجحة ، أما التطورات السلبية فهي الأخرى تبدو واضحة؛ غير أن مما يشفع لقيادة مصر خلال هذه المرحلة في اخفاقاتها أنها كانت قد واجهت المخاطر في وقت مبكر نسبيًا وفتحت باب المواجهة ضد الاحتكارات العالمية سياسيا واقتصاديا، وفي بعض الأحيان عسكريا ، لذا كان من الطبيعي أن تحصل بعض الاخفاقات، وفي النهاية هي مرحلة من مراحل التحول الكبير في التاريخ المصري .

[١] مركز الدراسات الاشتراكية، تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩، ص ٩

المبحث الثاني

النظام الاقتصادي في عهد أنور السادات

(سياسة الانفتاح الاقتصادي)

سياسة الانفتاح هي سياسة تبنتها السلطات المصرية إبان حكم الرئيس محمد أنور السادات بعد حرب أكتوبر، وتم بموجب تلك السياسة تغيير التوجه الاقتصادي للدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر، وارتبطت تلك الفترة في مصر بنمو رؤوس الأموال الصغيرة التي كانت موجودة في ظل النظام الاشتراكي وتحولت لرؤوس أموال كبيرة وظهرت طبقة ثرية في مصر كانت قد اختفت في بداية عهد عبد الناصر. ونتيجة لبدء ازدهار هذه الرأسمالية الجديدة في مصر غيرت العديد من المحلات التجارية نشاطها، وظهرت بمصر مراكز التسوق الخاصة والعديد من الأنشطة الاقتصادية التي كان يحظرها النظام الاشتراكي.

ولفهم معنى الانفتاح الاقتصادي وطبيعة هذه السياسة ودلالتها، لابد من الرجوع إلى الوثائق القومية الأساسية وبالذات (ورقة أكتوبر ١٩٧٤م) التي أصدرها الرئيس محمد أنور السادات. فلقد جعلت ورقة أكتوبر من الانفتاح أحد المهام الرئيسية للمجتمع المصري في المرحلة القادمة.

وجاء هذا انطلاقا من تشخيص الورقة لمشكلات مصر الاقتصادية، فهي ترى أن عبء الإنفاق العسكري قد هبط بمعدل النمو في مصر ٦.٧% سنويا خلال الفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٥م إلى اقل من ٥% سنويا ، وهي ترى أن استعادة المعدل القديم للنمو يجعلنا في أمس الحاجة إلى موارد خارجية ومن هنا كانت الدعوة للانفتاح الاقتصادي، وهي دعوة مبنية على تقدير احتياجات الاقتصاد المصري من ناحية والفرص المتاحة للتمويل من ناحية أخرى، ولا تتمثل فائدة الانفتاح طبقا لورقة أكتوبر في تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنمية فحسب، بل أيضا في تزويد مصر بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، ولا يفوت ورقة أكتوبر أن تؤكد أن الانفتاح الذي اعلن هو انفتاح على العالم كله شرقه وغربه مع الترحيب بالاستثمار الأجنبي لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية نحتاج إليها، فالانفتاح الاقتصادي في تصور ورقة أكتوبر،

وهي الوثيقة الأساسية في هذا المجال، يعنى فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشر من الخارج.

قانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤م وسياسة الانفتاح الاقتصادي .

تبنى السادات **سياسة الانفتاح** بموجب قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤م المعروف بقانون الانفتاح الاقتصادي[١]، ويتصور الكثيرون أن ما حدث في السبعينات كان تفكيكًا لنظام رأسمالية الدولة، وتراجعا للدولة عن التدخل في الاقتصاد، وأن الانفتاح كان تحولًا جذريًا في السياسات الاقتصادية للنظام. ولكن واقع تطورات السبعينات يدحض هذه التصورات تماما؛ فقد ظل القطاع العام كما هو ولم تقلل الدولة من سيطرتها على الصناعة، وظل الوضع في الريف كما هو تحت سيطرة الدولة، وحتى نظام البنوك، والتي شهدت أكبر تغيير في السبعينات من خلال السماح بإنشاء بنوك القطاع الخاص، حتى في هذا المجال ظلت الدولة في الصدارة. فبعد خمس سنوات من تطبيق قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعروف بقانون الانفتاح كانت بنوك القطاع العام لا تزال في الصدارة، فقد كانت في ١٩٧٩م تستحوذ على ٨١% من إجمالي الودائع و ٨٣ % من إجمالي الائتمان. [٢]

لقد كانت قوانين الانفتاح مجرد محاولة من النظام لإنقاذ نفسه من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وخاصة العربية بعد صعود أسعار البترول في ١٩٧٣م، حتى تحل أزمة تمويل الاستثمارات التي كانت الدولة تعاني منها منذ منتصف الستينات. ولكن هذه المحاولة فشلت في مجملها، فظلت الاستثمارات الأجنبية محدودة للغاية، وظلت الأزمة في بنية النظام كما هي. إن الذي أنقذ النظام من الناحية الاقتصادية لم يكن سياسات الانفتاح، ولكن تدفق القروض الغربية بسبب سياسات السلام مع إسرائيل والتحالف مع أمريكا من جانب، وارتفاع أسعار البترول من الجانب الآخر.

وقد لعب تدفق القروض والمساعدات الأمريكية والغربية دورا أساسيًا في إنقاذ النظام من الغرق في السبعينات وبداية الثمانينات. ففي ١٩٧٠م كانت ديون مصر قد وصلت إلى ١ ، ٣ مليار دولار أو ما يمثل ١٨% من إجمالي الناتج المحلي، وقفزت هذه الديون إلى ١٣ مليار

---

[١] عبد المجيد راشد، سياسة - الإنفتاح الإقتصادى - و نتائجه، الحوار المتمدن- العدد: ١٧٤٩ - ٢٠٠٦ / ١١ / ٢٩ - تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٨م. الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82061&r=0

[٢] إليا حارك، سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، (د.ن) (د.ت)، ص٣٥

دولار عام ١٩٧٧ بنسبة ٩٥% من الناتج المحلي، ثم إلى ٢٠، ٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ بنسبة ١٢٨% من إجمالي الناتج المحلي، ثم إلى ٤٢،٢ مليار دولار في ١٩٨٥م، أي ما يعادل ١٥٩% من إجمالي الناتج المحلي[١].

ولكن القروض لم تكن الأمثل، بل مثلت عبئًا ثقيلًا فكلما زادت خدمة هذه الديون ذات الفائدة المرتفعة. وكانت مصادر النظام لخدمة هذه الديون والبقاء فوق سطح الماء هو تصدير البترول وعائدات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخليج. وهذه المصادر الثلاث قد وفرتها الزيادة الكبيرة في أسعار البترول بعد ١٩٧٣م. فقد أصبح تصدير البترول مثلا يمثل ٦٦ % من إجمالي صادرات مصر في ١٩٧٩م، وأصبحت تحويلات عمال الخليج ورسوم قناة السويس تمثل أكثر من ٥٠% من قيمة إجمالي الصادرات المرئية (بما في ذلك صادرات البترول). [٢]

وقد ساعدت هذه المصادر الجديدة في استمرار الوضع المتردي على ما هو عليه في الصناعة والزراعة، بل إلى تفاقم أزمات هذين القطاعين خاصة قطاع الزراعة.[٣]، وإذا نظرنا إلى مسألة القمح بشكل تاريخي سنجد أنه في الفترة بين ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠م زاد إنتاج القمح بنسبة ٧١% فقط، في حين زاد استيراد القمح بنسبة ٦١٢%. [٤]، وقد انخفض نصيب الزراعة من إجمالي الناتج المحلي من ٣٣% عام ١٩٧٠ إلى ٢٤% عام ١٩٨٠، ولم يحل محل هذا الانخفاض نموا في الصناعة، بل أخذت محلها قطاعات الخدمات والتجارة والتمويل والتي أصبحت تمثل ٣٠ % من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٠.[٥]

في ١٩٦٥م كان نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي ٢٤% وانخفض هذا النصيب (إذا استثنينا البترول) إلى ١٤% في عام ١٩٧٩. كما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات من ٨٨ % عام ١٩٥٣، إلى ٣٢ % في عام ١٩٧٨م. ولكن لم يحل محلها الصادرات الصناعية، بل حل محلها البترول. وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات من ٢١٣ مليون جنيه في عام ١٩٥٢، إلى ٩، ٦ مليار جنيه في عام ١٩٨٠م،

---

[١] إليا حارك، سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، المصدر السابق نفسه ، ص٣٥

[٢] **هبة حندوسة، العمالة والإصلاح الهيكلي في التسعينات، المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين . القاهرة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١م .** ص٤٨

[٣] جون واتربري، مصر ناصر والسادات، ص١٩٩

[٤] المصدر السابق، ص٢٠٠

[٥] إليا حارك، سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، ص٦٤

وزادت نسبة العجز في الميزان التجاري من إجمالي الناتج المحلي من ١% في بداية الخمسينات، إلى ٦% في نهاية الخطة الخمسية (١٩٦٦) وإلى ٣٧% في عام ١٩٧٥، وهو ما يوضح مدى فشل سياسة إحلال الواردات[١]

إن الانتعاش الذي شهده الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السبعينات، والسنوات الأولى من الثمانينات كان يخفي وراءه تفاقم في الأزمة البنيوية للاقتصاد المصري، وكان فقط نتيجة لارتفاع أسعار البترول و إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخليج، وهي كلها مصادر خارجية، في حين ظلت الصناعة والزراعة، أي القطاعات المنتجة، في أزمة تزداد عمقًا وتفاقمًا.

انتفاضة الخبز(١٨، ١٩ يناير عام ١٩٧٧م) ونتائجها.

هي مظاهرات وأعمال شغب شعبية خرجت ضد الغلاء ورفع الدعم عن السلع الأساسية نسبيا، وقد وقعت في أيام ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧م في عدة مدن مصرية رفضا لمشروع ميزانية يرفع الأسعار للعديد من المواد الاساسية، حيث كان للدكتور عبد المنعم القيسوني، نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية آنذاك خطاب أمام مجلس الشعب في ١٧ يناير ١٩٧٧م بخصوص مشروع الميزانية لذلك العام، أعلن فيه إجراءات تقشفية لتخفيض العجز، وربط هذا بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتدبير الموارد المالية الإضافية اللازمة للدولة[٢]. فكان رد فعل الشارع على زسادة الأسعار هو خروج الناس للشوارع حتى تراجعت الحكومة عن زيادة الأسعار .

وكان من أهم القوانين والقرارات البارزة على طريق سياسات الانفتاح الاقتصادي، ما يلى[٣] :

١) قانون الاستثمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته، وهو أهم خطوة منفردة اتخذت على طريق الانفتاح، وفتحت باب الاقتصاد المصري لراس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريبًا، ويذكر القانون على وجه التحديد (مجالات التصنيع والتعدين

---

[١] سامر سليمان، الرأسمالية الصناعية في مصر، ص١٤

[٢] رياض حسن محرم، إنتفاضة الخبز..١٨ -١٩ يناير ١٩٧٧،ا لحوار المتمدن- العدد: ٣٢٤٢ - ٢٠١١ / ١ / ١٠ - ٠٦:تم الاطلاع عليه ٢٠٢٠/٢/٣ ، الربط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=241223

[٣] المصدر: ينظر: شبكة قوانين الشرق(قاعدة بيانات قانونية تزيد على ٢٠ مليون وثيقة ومعلومة قانونية)- الموضوع: (بشأن بعض احكتم قوانين الاقتصاد في عام ١٩٧٤، ٧٥،٧٦.)تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٨، الرابط: https://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=42785&MasterID=4278

والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والثروة المائية والإسكان والامتداد العمراني وشركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات التأمين والبنوك وبيوت الخبرة الفنية وغيرها من المجالات)،

٢) قانون الاستيراد والتصدير رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٥م، وقد نص هذا القانون على أن يكون الاستيراد مفتوحًا للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام وكذلك مجال التصدير؛ وكنتيجة لهذه التعديلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية.

٣) قانون النقد الأجنبي رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦م ، وهذا القانون نص على تحرير معاملات النقد الأجنبي في الداخل، وبذلك مكن البنوك الخاصة والبنوك التي يشارك فيها راس مال أجنبي من الحصول على الودائع بالعملات الأجنبية بحكم القانون (٣٢) لسنة ١٩٧٧م.

٤) نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، والذي استحدث عام ١٩٧٤، ومكن هذا النظام أي شخص لديه موارد بالنقد الأجنبي أن يستخدمها في الاستيراد مباشرة دون الحاجة للرجوع للجهاز المصرفي.

فقد كان أول إجراء في إصلاح القطاع المالي هو تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وأصبحت أسعار الفائدة خاضعة الآليات العرض والطلب بدلا من الهيكل الجامد لأسعار الفائدة الذي كان يوزع على البنوك التجارية من البنك المركزي مع بداية السنة المالية من كل عام. وتم العمل بنظام أذون الخزانة التي تمثل أحد أدوات المديونية على الحكومة لدى الأفراد لتمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية، وتم ربط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور بسعر الفائدة على أذون الخزانة. وبدأ إثر هذه الإصلاحات ارتفاع مستمر لأسعار الفائدة[١].

٥) قانون إعادة تنظيم القطاع العام رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥م ، وقد نص على بإلغاء المؤسسات العامة التي تقوم بدور الشركات القابضة التي تنسق وتخطط وتتابع أنشطة الشركات التابعة لها.

٦) إنهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع، والتي أدت إلى الانتقال لممارسة التجارة الخارجية على أساس المعاملات الحرة، وأصبح بذلك تخطيط التجارة الخارجية مستحيلًا، وجعل تجارة

[١] منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨م، ص ٤٩

مصر الخارجية عرضه لقوى السوق وتقلباتها الحادة، ومثل هذا الإجراء خطوة حاسمة في سبيل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر وإعادة ربط الاقتصاد المصري بعجلة السوق الرأسمالية العالمية.

تلك هي نقاط الارتكاز الأولى لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتي أحدثت تحولات هيكلية في الاقتصاد المصري تمثلت في فتح باب الاقتصاد على مصراعيه لرأس المال الأجنبي والتي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات، وتقليص حجم القطاع الـــــعام بالمقارنة إلى القطاع الخاص[١].

وقد أدى الانفتاح الاقتصادي إلى نتائج اقتصادية عديدة، كان أبرزها :

أولًا: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تجزئة الاقتصاد المصري، فقد تحول إلى مجموعة متمايزة وأحياناً متنافرة من الاقتصاديات، فلم يعد الأمر قاصرًا على القطاعيين العام والخاص والقطاع التعاوني، وإنما ظهرت إلى جانب هذه القطاعات أربعة قطاعات أخرى هي القطاع المحلى المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال المحلى ورأس المال العام، والقطاع الأجنبي الخالص المملوك للأجانب، والقطاع المشترك الذي يقوم على المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال الأجنبي، والقطاع المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال الخاص المحلى وراس المال الأجنبي[٢].

ثانيًا: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى إضعاف القطاع العام، والذي كان يمثل الركيزة الأساسية لما حدث من نمو اقتصادي في الستينات[٣].

ثالثًا: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى ظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة اكتسبت نفوذاً وهيمنة لا يستهان بها في مضمار توجيه السياسات الاقتصادية ووضع القرارات العامة.

رابعًا: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى (نمو هش) في الاقتصاد المصري، فهو نمو خدمي بالدرجة الأولى لم تكن الأولوية فيه للقطاعات السلعية كالزراعة والصناعة وإنما للقطاعات غير السلعية كالتجارة والتوزيع والمال والإسكان لفاخر والنقل الخاص وسياحة الأغنياء[١].

---

[١] جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران)، الاصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، أعمال المؤتمر العلمي بقسم الاقتصاد، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩١ ، دار المستقبل العربي، القاهرة،١٩٩٤، ص ١٨

[٢] مؤنس السيد محمد فياله، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر، دراسة مقارنة – رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس ١٩٩٨، ص١١٧

[٣] ابراهيم العسوي، اصلاح ما افسده الانفتاح الاقتصادي، كتاب الأهالي، العدد٣، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٤م.١٩٨٤، ص٩

خامسًا: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى (تفشى الأنشطة الطفيلية)، فقد شهدت مصر نموًا هائلًا في الأنشطة الطفيلية منذ أن دخلت عهد الانفتاح، وقد اتخذ هذا النشاط الطفيلي صورًا عديدة مثل استغلال النفوذ السياسي والإداري، والارتشاء، والتواطؤ مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، والمضاربة في الأراضي والمباني، والعمل من قبل التجار على تضخيم الازمات، والاتجار في السوق السوداء، والتهريب، والتهرب من دفع الرسوم والضرائب الجمركية، والاستيلاء على المال العام، وغيرها مما ظهر في محاكمات للفساد بعد رحيل السادات، وهي ظواهر بالغة الخطورة، أثرت سلبيا على نظام القيم في المجتمع لما تنطوي عليه من استغلال.

سادسًا: أدى الانفتاح إلى التضخم الانفجاري، إن معدل التضخم لم يكن يتجاوز ٣% – ٤% حتى سنة ١٩٧٣م، بينما بدأ المعدل في الزيادة بخطوات متسارعة منذ سنة ١٩٧٤م فقد قفز معدل التضخم إلى ١١% في عام ١٩٧٤ ثم إلى ١٣% في ١٩٧٧ ثم إلى ٢١% في ١٩٨٠[٢].

سابعًا: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى اغتيال التخطيط، وكانت هذه هي أسوأ نتائج الانفتاح الاقتصادي، فبرغم أن (المادة ٣ من قانون الاستثمار) قد نصت على أن "يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية فإن أحدًا من المسئولين عن الانفتاح لم يأخذ هذه المادة مأخذ الجد، بما فيهم السادات نفسه، فقد قال: "يوم أن تكون هناك خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن راس المال سيهرب"[٣].

لقد كانت النتيجة النهائية لسياسة (الانفتاح الاقتصادي) هي وقوع الاقتصاد المصري في فخ التبعية، فلم يعد محلصا للجدل أن مصر في عهد الانفتاح قد صارت تابعة تبعية كاملة للمركز الرأسمالي العالمي، وقد كان عام ١٩٧٦و شاهدًا على تجربة التحديث التابع وتدخل صندوق النقد الدولي ضامناً لتدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية بهدف فتح الاقتصاد أمام صادرات ورؤوس أموال المركز الرأسمالي، ثم عودة الصندوق للتدخل في أعوام ١٩٧٧ و

---

[١] **جودة عبد الخالق، الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م**، ص٢٢

[٢] جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٣

[٣] د. ميسون عباس حسين الجبوري. (٢٠١٩). الانفتاح الاقتصادي وآثاره في عهد الرئيس محمد انور السادات ١٩٧٠-١٩٨١ دراسة (دراسة تاريخية منشور بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ ، تم الاطلاع بتاريخ: ٢٠١٩/١٢/٢٥. الرابط: http://edbs.uomustansiriyah.edu.iq/index.php?journal=cbej&page=article&op=view&path%5B%5D=4723

١٩٧٨ و ١٩٨١ و ١٩٨٦ بعد رصف سبل التدخل، فالاقتراض عن الخارج أصبح الوجه الآخر لعجز البناء الاقتصادي التابع، حيث يؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى اللجوء للاقتراض الخارجي، ويؤدى الاقتراض إلى تراكم أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد، بما يؤدى إلى الاقتراض من جديد لعلاج العجز، ويتدخل الصندوق لعلاج عجز المدفوعات وتسهيل الاستدانة من الخارج ثم لإعادة جدولة الدين، فتكون النتيجة هي عدم القدرة على الخروج من فخ التبعية [١].

رأي الباحث:

إن المرحلة التي ابتدأت منذ عام ١٩٧٣م ولا زالت مستمرة والتي يمكن تسميتها بالمرحلة ذات النهج الساداتي؛ فقد اتخذ النظام الحاكم منهجًا اقتصاديًا يغاير بشكل كبير ما كان يعتمده سلفه إذ اعتمد على سياسة جديدة اسماها بالانفتاح الاقتصادي، وقد كثر الجدل حول مضمونها واتضح من البحث أن تلك السياسة قد نتج عنها في الغالب الأعم تطورات اقتصادية سلبية شديدة الوقع على الاقتصاد المصري على الرغم من الدعم الاقتصادي الكبير الذي لقيه هذه النظام سواءً كان ذلك بشكل منح وإعانات أم إعفاءات من بعض الديون . واذا كانت النتائج التي تمخضت عن سياسة الانفتاح ولغاية عام ١٩٩٠م تبدو سلبية في أغلب جوانبها فإن مستقبل هذه السياسة يتوقع أن يكون وخيمًا وقد يعيد التاريخ نفسه فتتوقف مصر عن الوفاء بالديون كما كانت قد توقفت عن ذلك فيما سبق فأعطت بذلك الذريعة لبريطانيا لكي تقوم باحتلال مصر (١٨٨٢م) إذ إن الدين العام الخارجي المترتب على مصر قد ازداد باستمرار في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي مما يفتح المجال للجان جدولة الديون والمنظمات الدولية والدول الدائنة لكي تطلب من مصر إتخاذ الوسائل التي تمكنها من الوفاء بتلك الديون ولو كان ذلك برهن الاقتصاد والمجتمع المصري لدى أصحاب الديون الخارجية ، هذا فضلا عن الاخفاقات الأخرى التي ما برحت تتفاقم بعد اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي.

[١] عبد المجيد راشد، تكريس التبعية - من الانفتاح إلى الاصلاح فى الاقتصاد المصرى - الحوار المتمدن-ا لعدد: ١٧٦٢ - ٢٠٠٦ / ١٢ / ١٢ - ١١:٣٢ المحور: الادارة و الاقتصاد، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٣م. الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83188&r=0

المبحث الثالث

النظام الاقتصادي في عهد محمد حسني مبارك (سياسة الخصخصة)

تعرف الخصخصة بأنها الفصل بين الملكية والإدارة، وبين موازنات الشركات والموازنة العامة للدولة، بغرض تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة. بمعنى آخر هي تخلص الدولة من عبء القطاع العام على الموازنة العامة[١].

وقبل الحديث عن الخصخصة سنتناول أهم ملامح الاقتصاد في عهد مبارك، والتي تمثلت في الآتي:

١. **الفساد في إدارة المال العام** : إن ثقافة الفساد والاهمال قد انتشرت في المجتمع المصري؛ نتيجة لتدهور منظومة القيم ، فأصبح الفساد والاهمال سمة رئيسية في كافة مناحي الحياة ، حيث الرشوة والفساد المالي والأخلاقي والمحسوبية ، ولا شك أن تردي الأحوال الاقتصادية كان سببا في بؤس المصريين وغضبهم وقد أدت ظاهرة تحالف كبار رجال الأعمال مع الحزب الحاكم وتزاوج المال والسلطة إلى نتائج سلبية عديدة ، كان أهمها ما تكشف في أعقاب ثورة ٢٥ يناير وسقوط النظام[٢]، وعند المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية لمصر عام ١٩٥٢م ومصر ٢٠١٠م ؛ فإن ثورة ١٩٥٢م وضعت (١٨ قرشا) حدًا أدنى للأجر اليومي (علما بأن المبلغ كان يشتري نحو ١.٥ كليوجرام من اللحم في الريف، ونحو ١.٢ كيلو جرام من اللحم في المدن) – وبافتراض أن العامل يعمل ٢٥ يوما في الشهر فقط – فبالتالي يكون دخله الشهري يساوي (٣٤) كيلو جراما من اللحم. أي ما يساوي أكثر من ٢٠٠٠ جنيه مصري حاليًا شهريًا. وعلما بأن الحد الأدنى للأجر عام ٢٠١٠م بلغ (١١٨) جنيها فقط. مانتج عنه اضمحلال شريحة الطبقة الوسطى التي تضم نخبة المتعلمين في المجتمع وانضمام الكثير منهم إلى الطبقة الفقيرة. فإن هذه الطبقة تعرضت للكثير من عمليات النهب المباشر وغير المباشر لأموالها وممتلكاتها.

---

[١] **منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨م.**ص٧٢

[٢] ينظر: **جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك، دار الشروق القاهرة، (د.ت).** ص٧٧

٢. **اختلال منظومة الدعم.** رغم حفاظ مبارك على منظومة الدعم إلا أن الوضع الاقتصادي كان أسوء من أن يحتوية دعم بعض السلع الأساسية، فلم يعد في إمكان المواطن في ظل التفاوت الكبير بيم مستويات الدخول وبين الأسعار والإحتياجات اليومية القدرة على تحقيق الاكتفاء والرضا، فالهوة أصبحت متسعة جدًا، فثروات تنعم بها فئة قليلة جدًا هي فئة المستثمرين من خلال استغلالهم للفساد الإداري في أجهزة الدولة، والمواطن يشعر بالسخط نظرا إلى أن ما يتقاضاه من راتب شهري أو أسبوعي لا يضاهي ما يقوم به من مجهود، وفي المقابل ازدادت مخصصات الدعم الحكومي المقدم للطاقة (محروقات وكهرباء) وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية الكبيرة من مالكي شركات الحديد والاسمنت والاسمدة والألومونيوم، وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة، وفي الوقت الذي استمر فيه دعم الحكومة لكبار المستثمرين، تراجعت قيمة دعم المزارعين، والدعم المقدم للمحليات لتنمية الضواحي والمحافظات ، كما تراجع دعم الأدوية والتأمين الصحي، وهذا يعد تعدي على حقوق الفقراء والطبقة الوسطى، لصالح الطبقة الرأسمالية

٢. **تدني مستوى التنمية :** ربما تكون الخطة الخمسية التي انتهت عام ١٩٧٠ ، مع وفاة الرئيس عبد الناصر، هي أخر خطة تنمية حقيقية شاملة عرفتها مصر، وكان مستوى النمو الاقتصادي يرتفع ارتفاعا طفيفاً ويعود إلى الهبوط مرة أخرى ولم يسجل ارتفاعًا ملموسًا وممتدا على فترات طويلة، وكان مستوى النمو الاقتصادي عام ١٩٨٠ معدل نمو ٣ %، بينما في عام ٢٠٠٩ كان معدل النمو ٧ % .

٣. **البطالة :** عاني اقتصاد مصر من أربعة اختلالات هيكلية رئيسية، وهي اختلال بين الانتاج والاستهلاك ، واختلال بين الادخار والاستثمار، واختلال بين إيرادات الدولة ونفقاتها، وهي التي تسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري وأهم وأخطر هذه المشاكل هي مشكلة البطالة، وكان لزاما أن يتم تحديد استراتيجية تعمل على زيادة إمكانية توفير فرص العمل حيث إن أداء سوق العمل يعكس بشكل عام أداء الاقتصاد، ودخلت مصر في برنامج إصلاح اقتصادي منذ أكثر من عقدين يهدف إلى تحرير الاقتصاد وخفض عجز الموازنة والظروف التي مر بها اقتصاد مصر تشير إلى وجود ثلاثة مصادر للبطالة هي:- – القادمون الجدد لسوق العمل والذي يقدر بحوالي ٧٥٠ ألف أو أكثر – رصيد البطالة المتراكم بسبب العجز في توفير فرص

العمل للقادمين الجدد. – رصيد البطالة الناشئ عن انكماش بعض الصناعات أو نتيجة لبرنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام .

قانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١م (وسياسات الخصخصة).

بدأت إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام، والذي أدى صدوره إلى إعادة تشكيل القطاع العام على أساس نوعي من خلال ١٧ شركة قابضة في مختلف الأنشطة ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها في نفس مجل النشاط، وقد كان أهم عناصر هذا القانون، هي:

١) الفصل بين الملكية والإدارة من خلال الشركات القابضة، كما تم الفصل بين موازنات الشركات والموازنة العامة للدولة كي تصبح كل شركة مواجهة بنتائج أعمالها، وقد ساعد ذلك على تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة، ولكنه كان بمثابة كتلاثة بالنسبة لقطاع الأعمال، فقد أصبح يواجه صعوبات في الاستمرار في ظل آليات المنافسة في السوق.

٢) أوكل القانون للشركات القابضة التي استحدثها للإشراف على الشركات التابعة طرح نسبة من رأس مال الشركات التابعة لا تتعدى ٤٩% من أسهمها للبيع، كما أعطى للشركات إمكانية تأجير خطوط الإنتاج أو تشغيلها لحساب الغير، وبدأت الشركات القابضة بالقيام بدورها في التمويل بتأسيس الشركات المساهمة التابعة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها وشراء وبيع الأسهم. وتم حصر الأصول غير المستغلة لتحميلها تحميلا اقتصاديا مناسبا أو لتأجيرها أو التسييلها واستخدام حصيلتها في تخفيض المديونية. وتم بيع الأسهم المملوكة في الشركات المشتركة وتم التفاوض مع البنوك لإعادة جدولة الديون من أجل إصلاح الاختلالات الهيكلية التمويلية وتم حصر وتصنيف المخزون السلعي والعمل على التخلص من الراكد منه ومحاولة تصحيح أوضاع الشركات الخاسرة.

يتكون برنامج الخصخصة من عدة قطاعات تجزأ من أجل البيع، أولا الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات المشتركة الخاضعة لأحكام القانون ٢٣٠، والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام قانون ١٥٩، وثانيا الأسهم التي تمتلكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة لأحكام قانون ٢٠٣ والتي ما زال القطاع الخاص يساهم فيها منذ إنشائها، ثالثا الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس

أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون ٢٠٣ والتي تمتلكها الشركة القابضة بالكامل، ورابعا ما تحدده الشركات التابعة من أصول يمكن أن تطرح للبيع (محلات، خطوط إنتاج، فنادق، ..... الخ) [١].

ويمنح مشترو وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة وبالأخص لا تفرض أي قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج المستهدف للوحدات الإنتاجية والمبيعات بالأسواق المحلية والخارجية، فيما عدا قطاع الخدمات العامة، ويترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة.

الفترة الأولى من الخصخصة: ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦م .

التجربة الأولى للخصخصة في مصر جاءت من خلال طرح أسهم شركة مصر لصناعة الكيماويات والتي قام بها بنك مصر في بداية ١٩٩٣، وقد لاقت نجاحا كبيرا حيث تم طرح (٥، ٥) مليون سهم وجات الطلبات ب. ٦، ٥ مليون سهم، وجات المرحلة الثانية بعد الإعلان الرسمي بدء تطبيق برنامج الخصخصة بعد استقرار أوضاع الشركات القابضة بالقانون ٢٠٣ لسنة١٩٩١، وتمهيد أوضاع البورصة الاستقبال البضاعة الجديدة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وبالفعل بدأ طرح أسهم شركات القطاع العام بنسبة ١٠% من إجمالي الشركات المطروحة بسعر التقييم. وقد تمت عمليات خصخصة ناجحة في تلك الفترة منها شركة البويات والصناعات الكيماوية وشركة العامرية للأسمنت. ولكن مع حالة التراجع في البورصة المصرية بدأت أساليب جديدة للخصخصة مثل عملية البيع عن طريق شركات السمسرة والتي تم من خلالها بيع بعض الشركات. وقد بدأ أيضا بيع الأسهم بأسلوب المزاد مثلما حدث مع شركة الشرقية للدخان والتي تم طرحها للاكتتاب في ١٩٩٥/٦/٢١م بأسلوب الاكتتاب بدون حد أقصى [٢].

الفترة الثانية للخصخصة: ١٩٩٦ إلى اليوم.

قد شهد برنامج الخصخصة حالة من الإسراع منذ شهري مايو ويونيو ١٩٩٦ نجم عنها طرح العديد من أسهم الشركات بحصص تتراوح ما بين ٤٠% و ٧٠٪ من أسهم

---

[١] منى قاسم، الاصلاح الاقتصادي في مصر، ص٧٢

[٢] المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠

الشركات، وهو ما يعني الاتجاه نحو خصخصة الشركات بالكامل والتخلي عن أسلوب ال.٪١٠. وقد شملت هذه المرحلة أولا بيع أسهم الشركات التي سبق طرح ٢٠٪ من أسهمها في عام ١٩٩٥ في البورصة، وبلغ عددها ١٦ شركة بما لا يتجاوز ٥١% من أسهم هذه الشركات، ثانيا طرح شرائح شركات لم يسبق طرحها في السوق وعددها ٤٦ شركة مع استمرار البيع بما يتجاوز ٥١%، وتتدرج تحت هذه الشركات قطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والهندسية والمعدنية و غير المعدنية والمقاولات والإسكان، وثالثا طرح ١٤ شركة بالكامل للبيع في قطاعي الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية، رابعا بيع ٣٧ فندقا مملوكا للقطاع العام و ٢٧ فندقا مبنيا و ١٠ بواخر عائمة، خامسا طرح محلات التجارة الداخلية المملوكة للقطاع العام للبيع مثل صيدناوي وعمر أفندي وبنزايون وهانو، الخ، سادسا طرح حصة بنوك القطاع العام في البنوك المشتركة وعددها نحو ١٣ بنكًا [١].

البورصة وقانون (٩١) لسنة ١٩٩٢في اتجاه الخصخصة.

لا يمكن فصل عملية الخصخصة عن عملية تكوين وتطوير سوق للأوراق المالية (البورصة) فالبورصة هي الوعاء الذي تم من خلاله بيع وتداول أسهم شركات القطاع العام، وهي بالتالي وعاء الخصخصة، وقد تزامن صدور قانون (٩١) لسنة ١٩٩٢ (قانون البورصة) مع بداية تطبيق برنامج الخصخصة والذي شكل البضاعة التي أصبحت جاهزة (أسهم الشركات) وتنتظر فتح السوق. كانت قيمة التداول في ١٩٨٠م تبلغ ٦٢ مليون جنيه فقط، وفي بداية برنامج الإصلاح كان حجم التداول قد وصل إلى ٤٢٨،٧ مليون جنيه عام ١٩٩١م، وارتفع إلى ٢٥٥٧،٢ مليون جنيه في ١٩٩٤، وقفز إلى ٣٨٩٩,٤ مليون جنيه في نهاية ١٩٩٥، ثم تضاعف مرة أخرى في ١٩٩٦–١٩٩٧. [٢]

كانت أحد أهم الأسباب في تزايد الطلب على الأسهم وارتفاع أسعارها منذ منتصف عام ١٩٩٤م هو انخفاض أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية وكذلك العملات الأجنبية، وليس ثقة المستثمرين في الربحية الحقيقية للشركات. والجذب نحو سوق المال المصري، وساعده أيضا ما قامت به بعض الشركات من توزيع أسهم مجانية أو كوبونات عالية مثل شركة أبو قير للأسمدة التي وزعت نصف سهم مجاني عن ميزانية ١٩٩٣م، فكانت النتيجة

[١] منى قاسم، الاصلاح الاقتصادي في مصر، ص ١٠٣-١٠٤
[٢] المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧

ارتفاع سعر السهم من ٤٥ جنيها إلى ١٠٦ جنيه، وكذلك شركة السويس للأسمنت التي وزعت أسهما منخفضة القيمة على قدامى المساهمين مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم من ٤٥ جنيها إلى ١٨ جنيها في أكتوبر ١٩٩٤. ولكن هذا التضخم في أسعار الأسهم لم يكن له أي صلة بربحية أو نجاح الشركات أو بأداء الاقتصاد المصري ككل، وبالتالي بدأ الانهيار سريعا في ١٩٩٩ و ١٩٩٧م، واستمرت الأسهم في تقلبات عنيفة منذ ذلك الحين واستمر كثير من المستثمرين في تسييل الأوراق المالية لديهم ليس للحصول على سيولة لشراء أسهم جديدة ولكن للخوف من فقدان رؤوس أموالهم مع وجود ظاهرة عروض البيع التي يقابلها طلبات شراء. وقد انعكس ذلك على المؤشر العام لسوق المال، والذي انخفض سريعا منذ ١٩٩٦م، ويظل متقلبا كانعكاسا لما تطرحه الحكومة من أسهم خصخصة جديدة والمضاربة عليها، ثم الانخفاض من جديد. وفي نهاية ١٩٩٨ حدث تراجع عنيف لأسهم الخصخصة وانخفضت أسعار ٣٧ شركة لأقل من سعر الطرح وتصدرت الانخفاضات شركة القاهرة للإسكان التي تم طرحها في مارس ١٩٩٧ بسعر ٢٤ جنيها، لتصل في نهاية ١٩٩٨ إلى أقل من ٩ جنيهات للسهم، وشركة تيليمصر التي طرحت أسهمها عند سعر ٣٠ جنيها في ١٩٩٩ لتصل إلى ١٠ جنيهات للسهم، ومصر للألومنيوم التي تم طرحها في فبراير ١٩٩٨ بسعر ٧١ جنيها انخفضت في نهاية العام إلى ٢٨ جنيها للسهم. وكلما اقتربنا من نهاية برنامج الخصخصة كلما بدأ في الظهور الفارق الضخم بين القيمة الورقية للسهم وبين الضعف التنافسي الشديد للشركات [١] .

القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ في اتجاه الخصخصة، وتحرير العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية.

صدر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحرير العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية عام ١٩٩٢م ووُضع موضع التنفيذ في أكتوبر ١٩٩٧ بعد مرحلة انتقالية امتدت خمسة أعوام، وقد بلغ عدد المستأجرين وقت إصدار القانون نحو ٩٠٤ ألف مستأجر، أي ٣١.١ % من عدد حائزي الأراضي الزراعية، ومن ثم فقد كان متوقعا أن يتأثر بالقانون نحو خمسة ملايين شخص، هم المستأجرون وأسرهم، وقد كان القانون بمثابة الخطوة الأهم على صعيد تطبيق التحرير الاقتصادي في الزراعة. حيث مثل انقلابا على مكتسبات الفلاحين على مدى أربعة

[١] المصدر السابقص١٦

عقود واعتبروها مسلما بها. ومن ثم فقد كان طبيعيا أن تنشأ حركة مقاومة لهذا القانون وأن تترتب عليه آثار اجتماعية مهمة في الريف المصري [١].

لم يكن القانون (٩٦) لعام ١٩٩٢م هو الإجراء الأول في مجال التراجع عن توجهات الحقبة الناصرية تجاه الفلاح. فقد بدأ هذا التراجع قبل نحو عشرين عاما من إصدار القانون. فقد صدر في الحقبة الساداتية عام ١٩٧٥ قانون جديد ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر قام برفع الإيجار من (سبعة أمثال الضريبة) القديمة إلى (عشرة أمثال الضريبة) الآنية. وفي ١٩٧٦ م أُنشئ بنك التنمية والائتمان الزراعي ليحل محل التعاونيات الزراعية في إقراض الفلاحين، وهو ما ترتب عليه مزيد من الأعباء على فقراء الفلاحين بسبب ارتفاع الفوائد مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق. كما أظهرت أنشطة البنك الزراعي انحيازا لأغنياء الفلاحين بالتوجه نحو منح القروض مرتفعة القيمة وطويلة الأجل لأصحاب الحيازات الكبيرة لشراء الآلات واستصلاح الأراضي.

ومع بداية حكم مبارك تم اتخاذ عديد من الإجراءات على صعيد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وتشجيع رأس المال الخاص في قطاع الزراعة. ففي عام ١٩٨١م تم رفع الحد الأدني للملكية الزراعية في الأراضي المستصلحة إلى ٢٠٠ فدان للفرد و٣٠٠ فدان للأسرة، وتعديل قانون التعاونيات بإعطاء إعفاءات ضريبية لاستيراد الجرارات والآلات الزراعية. وبدأ منذ عام ١٩٨٣م رفع التسعيرة الجبرية بالنسبة لبعض الفواكه. وخلال السنوات التالية تم رفع التسعيرة عن باقي السلع (وهو ما سمي بتحرير المحاصيل الزراعية وأدوات الإنتاج الزراعي)[٢]، وهو الإجراء الذي خدم أغنياء الفلاحين وتجار الجملة، لأن صغار الفلاحين دائما في (وضع المضطر إلى بيع المحصول فور الحصاد) بالأسعار التي يفرضها التاجر، لأن المحاصيل الزراعية في معظمها محاصيل تالفة، فضلًا عن شدة احتياج صغار الفلاحين للمقابل النقدي للمحصول نظرًا لسوء أحواله المعيشية. كما تزامن مع هذا الإجراء رفع الدعم عن السماد والمبيدات الزراعية.

---

[١] نور منصور، مقال/ الفلاحون والليبرالية الجديدة في مصر، مجلة أوراق اشتراكية، منشور بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١م، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠٢٠/٢/٦م. الربط:
hthttps://revsoc.me/workers-farmers/lflhwn-wllybrly-ljdyd-fy-msr/

[٢] **محمد أبو مندور،، جمال محمد صيام، الارض و الفلاح فى مصر: دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة/ منشورات جامعة القاهرة : مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ؛ مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٥م**، ص ٢٩

غير أن العنصر الذي يعطي القانون (٩٦) دوره الحاسم هو تغييره لطبيعة العلاقة بين المالك والمستأجر. فالأخير كان يعتبر أن استمراره في زراعة الأرض التي يستأجرها مسألة مضمونة وأبدية. ومن ثم جاء القانون ليحدث تحولا جذريًا في حياة المستأجرين، وهم أساسا من صغار وفقراء الفلاحين. حيث أن القانون لا يسمح لمن يملك أكثر من خمسة أفدنة باستئجار الأرض. وتضمن القانون أنه خلال الفترة الانتقالية (من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧) يتم رفع الإيجار إلى (٢٢ مثل الضريبة). وفي نهاية السنوات الخمس تنتهي كافة عقود الإيجار دون أي تعويض، وتتم إعادة الأرض للمالك، الذي يصبح من حقه التصرف فيها بحرية مطلقة. ونص القانون على تشكيل لجان للمصالحة تكون مهمتها التوفيق بين الملاك والمستأجرين وقت وضع القانون موضع التنفيذ.

فقد باتت الضغوط على الفلاح الصغير سواء كان مالكا أو مستأجرا بعد تردي الأوضاع الاقتصادية غير محتملة وتدفع في اتجاه طرده من الأرض وتركيز الأرض في مساحات أكبر. لكن قانون الإيجارات الزراعية القديم لم يكن يجعل ذلك ممكنا، فالقانون القديم كان يسمح بتوريث الأرض المؤجرة وكان يحدد الإيجار (بسبعة أمثال الضريبة) ويمنع طرد الفلاح من الأرض. وكانت التعديلات التي أدخلها السادات على القانون وهي أن تصبح الضريبة التي يتم على أساسها تحديد الإيجار هي (قيمة الضريبة الحالية وليست الضريبة عند بدء العمل بالقانون– وقدرت وقتها بعشرة أمثال الضريبة بدًا من سبعة أمثال)، كانت قد رفعت الإيجارات بعض الشيء؛ ولكنها لم تغير جوهر القانون وهو عدم إمكانية طرد الفلاح المستأجر من الأرض، وبالتالي عدم إمكانية تركيز الأرض الزراعية.

ولكن بعد تحرير سوق المستلزمات وتحرير سوق المحاصيل كانت وجهة نظر الدولة أنه لابد من إلغاء القوانين القديمة التي تعيق سوق الأراضي الزراعية وبالتالي تعيق عملية تركيز الأرضي في مساحات، والتي تعتبر الطريق الوحيد نحو جذب الاستثمارات الخاصة إلى الإنتاج الزراعي. وقد انطوى التعديل الذي بدأ تنفيذه فعليًا في عام ١٩٩٧م إلى تحرير العلاقة الايجارية بشكل كامل لتترك لقوى السوق[١].

قانون (٩٦) لسنة ١٩٩٢م والفلاح والعامل الأجير.

[١] المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠

بمجرد تطبيق قانون تحرير الإيجارات ارتفع إيجار الأرض من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه للفدان. وفي الوقت الراهن يبلغ إيجار الفدان نحو ٣٥٠٠ جنيه. وبسبب نظام العقد الشفهي غير المسجل في الجمعية الزراعية حُرم المستأجرون من الخدمات التي تقدمها الجمعية، وكذلك من حق الحصول على قروض من بنك التنمية والائتمان الزراعي، وأصبحت مدة التعاقد القصوى سنة واحدة، وأحيانا يجري التعاقد لموسم واحد. ولجأ آلاف الفلاحين إلى القضاء للمطالبة بالحصول على أرض استصلاح كتعويض كما ورد في المادة الخامسة من القانون. غير أنه تم رفض معظم الدعاوى باعتبار أن هذا النص غير ملزم. وفي كل الأحوال، فقد تم توزيع أرض استصلاح على ٢٢ ألف فلاح، اضطر كثير منهم إلى تركها بسبب عدم توفير الأموال اللازمة لعملية الاستصلاح، واحتياج هذه العملية إلى سنوات قبل أن تبدأ في الإنتاج. وتشير تقارير مركز الأرض لحقوق الإنسان أن السنوات التالية على تطبيق القانون شهدت تزايد النزاعات على حدود الأرض ومياه الري بين صغار المستأجرين، وعودة أنواع من الجرائم كانت قد اندثرت مثل سرقة المواشي وحرق الزرائب. ومن ناحية أخرى، فقد المستأجرون الذين كانوا يسكنون داخل الأرض المستأجرة حقهم في السكن، حيث أن المادة السادسة من القانون التي تتحدث عن تعويض خسارة المستأجرين السكن هي أيضا مادة غير ملزمة. وخسر الفلاحون أيضا مصدرا مهما لتلبية الاحتياجات الأساسية. حيث أنه عادة ما كان يتم تخصيص جزء من الأرض المستأجرة لتلبية احتياجات الأسرة من الغذاء. كما اضطرت كثير من الأسر الفلاحية إلى بيع الماشية التي كانت مصدرا أساسيا للغذاء بسبب عدم قدرتها على إطعامها بعد فقدان الأرض[١].

رأي الباحث:

كانت فترة حكم مبارك طويلة وتتسم بشيء من الهدوء والرتابة؛ لم يتعرض خلالها نظام مبارك لتحولات كبيرة، سواءً على الصعيد السياسي أو الإداري أو الاقتصادي للدولة حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ، يستثنى من ذلك؛ تعديل الدستور مرتين في (٢٠٠٥، ٢٠٠٧م)، وكانت تعديلاته الدستورية في مجملها تنحصرة في ثلاث موضوعات هي المواد الخاصة بـــ (نظام تولي الرئاسة، وقضايا المواطنة ، والنظام الاقتصادي للدولة)، فقد حاول مبارك استكمال

[١] حسنين كشك، إفقار الفلاحين: الآليات وسبل المواجهة، دار ميريت، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ١٣٧

التحرر الاقتصادي الذي كان قد بدأه السادات من قبل بالاتجاه نحو القطاع الخاص والتخلص من القطاع العام وبقايا أعباء الاشتراكية، والتي تراجع السادات أو توقف عن استكمالها. غير أن مبارك أراد إحيائها تحت مسمى " (سياسات الخصخصة) لبيع القطاع العام والتخلص من عبئه على موازنة الدولة، غير أن مبارك على الرغم من ذلك لم يتعرض " (لنظام دعم للسلع الأساسية) وكان يعتبره خطًا أحمر لأي إصلاح اقتصادي ، كما أنه كان حريصًا على تعويض الموظفين الذين فقدوا وظائفهم من جراء سياسات الخصخصة، مما صعب الموقف وزاد العبء المالي على الدولة في خلق توازن بين سياسات الخصخصة وسياسات الدعم في الوقت نفسه والذي لم تستطع الدولة تحمله، فساءت الأحوال الاقتصادية وانتشرت مظاهر الغلاء والبطالة والركود والفساد الإداري ؛ وانتهى الأمر بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

إن الأداء الاقتصادي في السنوات الأخيرة من عصر مبارك هو الذي مهد الطريق إلى الثورة التي اندلعت يوم ٢٥ يناير، ويسجل أن تلك السنوات شهدت مستوى كبير في اضطراب الخدمات العامة التي تمس حياة الناس مثل انقطاع الكهرباء ونقص مياه الشرب وتلوث مياه نهر النيل دون محاسبة وانتشار الرشوة والمحسوبية. كما أن سياسات الخصخصة التي انتهجتها حكومات مبارك أدت إلى ما هو أسوأ من صعود طبقات طفيلية بشكل مفاجئ وانحدار شرائح كثيرة من الطبقة الوسطى نحو الفقر بعد تعرضها للضغط الاقتصادي نتيجة سوء توزيع الدخول والفرص. غير أن الحقيقة أن مبارك له إنجازات على الصعيد الاقتصادي لا يمكن إنكارها، منها ؛ مشاريع الإسكان وإنشاء المدن الجديدة، والمدن الصناعية، وفي مجالات الطرق ومترو الأنفاق.

المراجع:

١. ابراهيم العسوي، اصلاح ما افسده الانفتاح الاقتصادي، كتاب الأهالي، العدد٣، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٤م.١٩٨٤.

٢. أحمد الناجى ، أوراق من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢،المحور : دراسات وابحاث في التاريخ والتراث واللغات ،الحوار المتمدن ، ٢٠٠٨/٧/٢٦. تم اللاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٧. الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=142004 :

٣. إليا حارك، سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، (د.ن) (د.ت)

٤. البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية المجلد ٢٣، العدد ٤ (١٩٧٠).

٥. جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٦. جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك، دار الشروق القاهرة، (د.ت).

٧. جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران)، الاصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، أعمال المؤتمر العلمي بقسم الاقتصاد، ٢١–٢٣ نوفمبر ١٩٩١ ، دار المستقبل العربي، القاهرة،١٩٩٤، ص ١٨

٨. جودة عبد الخالق، الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.

٩. جون واتربري، مصر ناصر والسادات (Sadat and Nasser of Egypt The)، منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٣م.

١٠.حسنين كشك، إفقار الفلاحين: الآليات وسبل المواجهة، دار ميريت، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ١٣٧

١١.د. بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٩٠

١٢.داليا عادل الزيادي، النظم الاقتصادية المقارنة، مراجعة دكتور/ أحمد مندور، كلية التجارة/ جامعة القاهرة، (د.ت).

١٣.روبرت مابرو، الاقتصاد المصري (١٩٥٢: ١٩٧٢م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(١٩٧٦م).

١٤.رياض حسن محرم، إنتفاضة الخبز..١٨ –١٩ يناير ١٩٧٧،ا لحوار المتمدن– العدد: ٣٢٤٢ – ٢٠١١ / ١ / ١٠ – ٠٦:تم الاطلاع عليه ٢٠٢٠/٢/٣ ، الربط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=241223

١٥.سامر سليمان، الرأسمالية الصناعية في مصر، ص١٤

١٦.شبكة قوانين الشرق(قاعدة بيانات قانونية تزيد على ٢٠ مليون وثيقة ومعلومة قانونية)– الموضوع: (بشأن بعض احكتم قوانين الاقتصاد في عام ١٩٧٤، ٧٥،٧٦.)تم الاطلاع عليه بتاريخ

٢٠١٩/١٢/٢٨،الرابط:
https://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=42785&MasterID=4278

١٧.عبد الرازق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧م .

١٨.عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، ١٩٣٧ – ١٩٥٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

١٩.عبد المجيد راشد، تكريس التبعية – من الانفتاح إلى الاصلاح فى الاقتصاد المصرى – الحوار المتمدن–ا لعدد: ١٧٦٢ – ٢٠٠٦ / ١٢ / ١٢ – ١١:٣٢ المحور: الادارة و الاقتصاد، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٣م. الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83188&r=0

٢٠.عبد المجيد راشد، سياسة – الإنفتاح الإقتصادى – و نتائجه، الحوار المتمدن– العدد: ١٧٤٩ – ٢٠٠٦ / ١١ / ٢٩ – تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٨م. الرابط:.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82061&r=0

٢١.عبد المنعم شميس ، الثورة العربية الكبرى، ٢٣ يوليو . القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٩٣

٢٢.عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر بيروت: دار المسيرة، (د.ت.).

٢٣.علي شكري، النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث ، بيرت، دار الطليعة، ١٩٧٨م.

٢٤.محمد أبو مندور،، جمال محمد صيام، الارض و الفلاح فى مصر: دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة/ منشورات جامعة القاهرة : مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ؛ مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٥م.

٢٥.محمود عبد الفضيل الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي.

٢٦.محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، لبنان، ١٩٨٠م.

٢٧.مركز الدراسات الاشتراكية، تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م.، .

٢٨.مصطفى العبد لله " .الأنظمة الاقتصادية " .الموسوعة العربية، المجلد الرابع، منشور بتاريخ: 2011-12-09. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢م.: الرابط:http://arab-ency.com.sy/overview/183،

٢٩.منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨م.ص٧٢

٣٠.مؤنس السيد محمد فياله، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر، دراسة مقارنة – رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس ١٩٩٨.

٣١.ميسون عباس حسين الجبوري. (٢٠١٩). الانفتاح الاقتصادي وآثاره في عهد الرئيس محمد انور السادات ١٩٧٠–١٩٨١ دراسة (دراسة تاريخية :منشور بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ ، تم الاطلاع بتاريخ: ٢٠١٩/١٢/٢٥.الرابط:
http://edbs.uomustansiriyah.edu.iq/index.php?journal=cbej&page=article&op=view&path%5B%5D=4723

٣٢.نور منصور، مقال/ الفلاحون والليبرالية الجديدة في مصر، مجلة أوراق اشتراكية، منشور بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١م، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠٢٠/٢/٦م.
الربط:htthttps://revsoc.me/workers-farmers/lflhwn-wllybrly-ljdyd-fy-msr/

٣٣.هبة حندوسة، العمالة والإصلاح الهيكلي في التسعينات، المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين . القاهرة ٢٦–٢٨ مارس ١٩٨١م .

٣٤.وواىغور بىلىاىف والغيني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، أشرف على تعريبه عبد الرحمن الخميسي بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠،

٣٥. Richard Bonney (1995), *Economic Systems and State Finance*, 680 pp.